بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

| | |
|---|---|
| رقم التبليغ: | ٤٨١ |
| بتاريخ: | ١٢/٤/٢٠١٨ |

ملف رقم: ٤٥٩١/٢/٣٢

**السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأرصاد الجوية**

تحية طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٦٩٩) المؤرخ ٢٠١٦/١٠/١٨، بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة للأرصاد الجوية وكل من محافظة البحر الأحمر ومجلس مدينة الغردقة والهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى حول وقف وإزالة التعدى الواقع من هذه الجهات على قطعة الأرض الكائنة بشارع حسنى حماد – حى الميناء – السقالة بمدينة الغردقة.

وحاصل الوقائع – حسبما يبين من الأوراق – أنه بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٣١ خصص مجلس مدينة الغردقة قطعة الأرض سالفة البيان للهيئة العامة للأرصاد الجوية بمقابل انتفاع (١٧٠٥,٦) جنيهات، وبتاريخ ١٩٩٦/٤/٧ اتفقت الهيئة العامة للأرصاد الجوية مع مجلس مدينة الغردقة على تعديل حدود حظيرة الرصد التابعة للهيئة بغرض فتح شارع أمام بوابة محطة اليسر التابعة للهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحى، وبتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٥ ورد إلى الهيئة العامة للأرصاد الجوية كتاب سكرتير عام محافظة البحر الأحمر بشأن طلب وضع معدات الحفر لتنفيذ أعمال تطوير المأخذ البحرى لمحطة مياه اليسر بقطعة الأرض موضوع النزاع الكائنة بشارع حسنى حماد – حى الميناء، ووافقت الهيئة على ذلك لمدة ثلاثة أشهر بكتابها المؤرخ ٢٠١٣/٥/٢٣، وبعد انتهاء هذه المدة نبهت الهيئة على المحافظة بإعادة الأرض إليها لوقوع أضرار على المقيمين بالمبنى الكائن بتلك القطعة. وبتاريخ ٢٠١٦/٧/١٨ فوجئت الهيئة طالبة عرض النزاع بتعدي محافظة البحر الأحمر ومجلس مدينة الغردقة والهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي على قطعة الأرض موضوع النزاع بهدم السور المحيط بها، والقيام بأعمال الحفر، واستقطاع جزء من حظيرة الرصد، وإحاطته بسور، وتهديد العاملين التابعين للهيئة،

مجلس الدولة
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

فحررت الهيئة المحضر رقم (٤٥٧٢ لسنة ٢٠١٦ إدارى أول الغردقة) لإثبات الواقعة، لذلك طلبتم عرض النزاع على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٤ من إبريل عام ٢٠١٨م، الموافق ١٧ من رجب ١٤٣٩هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من حفظ الموضوع متى استغلق باب المنازعة فيه.

ولما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٢ ورد إلى إدارة الفتوى لوزارت النقل والاتصالات والطيران المدنى كتاب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأرصاد الجوية رقم (٥٩٠) بأنه تم عقد جلسة مع محافظ البحر الأحمر الذى أوضح أن محطة التحلية من أعمال المنفعة العامة، وأن اقتطاع جزء من حرم عمارة الأرصاد الجوية بهدف خلق مدخل للمحطة، مباشر على شارع حسنى حماد، مما يُقلل من التكلفة الحالية لتغيير مسارات وخطوط التغذية للمحطة وأعمال هندسية وفنية تقترب من مبلغ خمسين مليون جنيه، وعليه ارتأى رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأرصاد الجوية أن اقتطاع جزء من حرم عمارة الأرصاد الجوية يصب فى المصلحة العامة للدولة المصرية، واتفق مع المحافظ على تقديم الدعم التنفيذى لمخصصات الهيئة من جانب المحافظة، الأمر الذي ارتأت معه الجمعية استغلاق باب المنازعة الماثلة باتفاق طرفيها على إنهائها، مما يتعين معه حفظ الموضوع.

**لذلك**

**انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع.**

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**تحريرًا في: ١١ / ٩ / ٢٠١٨**

رئيس
المكتب الفني

**المستشار/**
**مصطفى حسن السيد أبو حسين**
**نائب رئيس مجلس الدولة**

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

**المستشار/**
**يحيى أحمد راغب دكروري**
**النائب الأول لرئيس مجلس الدولة**

مجلس الدولة
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع